مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م32 ع3، ص ص: 105-114 (محرم 1441/ أكتوبر 2019)
DOI:10.4197/Islec.32-3.5

المُفارقةُ المَنْهجيَّةُ ومَرْجِعياتُها الفِكْريَّة

فتحي حسن ملكاوي

تربوي وأستاذ جامعي متقاعد

رئيس تحرير مجلة إسلامية المعرفة (مجلة الفكر الإسلامي المعاصر)

المستخلص. فتحُ الباب للنقاش حول موضوع "المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد" لا يقتصر أثره على إغناء فهمنا لعلم الاقتصاد والرؤية الإسلامية التي يلزم بناؤها، بل تمتد فائدته إلى سعينا الحثيث في بناء الرؤية الإسلامية للعلوم كلها، وهي رؤية للعالَم (worldview) يحقق اعتمادها ما تسعى إليه المجتمعات البشرية من مصالح دون أن تخسر شيئًا، وتطوير هذه الرؤية وممارستها سوف يكون إسهامًا مقدرًا للعقل المسلم المعاصر في حركة العلم والبحث العلمي في مجالاته وساحاته العالمية. وتكمن أهمية المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد في موقع الاقتصاد الذي يكاد يحكم سائر اهتمامات المجتمع البشري المعاصر. والنقد المعاصر الذي يوجه إلى تطبيقات المنهجية الوضعية في الخطاب الاقتصادي يأتي من داخل الساحة نفسها، ذلك أنّ المعرفة عن الاقتصاد هي معرفة عن الواقع، وتعتمد على الطريقة التي نفهم فيها الواقع ونتعامل معه، فطرق البحث التي نختار من بينها متعددة، وهذا الاختيار يرتب نتائج وتبعات، ويتصل بالمشكلات المتجددة التي تتحدى المنهجية الوضعية، ويفسر ما يحدث من صراع المنهجيات، ومن انتشار ثقافة مقلقة في المجتمع البشري المعاصر، تتصف بأنها "ثقافة ما بعد الحقيقة".

الكلمات الدَّالة: المفارقة المنهجية، الاقتصاد الإسلامي، رؤية للعالم، المنهجية الوضعية، التعددية المنهجية، حرب المنهجيات، مجتمع ما بعد الحقيقة.

تصنيف JEL: B590 ، B410

تصنيف KAUJIE: H21

أثار الدكتور عبدالرزاق بلعباس في ورقته عن "المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد" عددًا من المسائل التي تحتاج إلى تواصل النظر والتفكير والبحث فيها، مع التأكيد على أنَّنا لا نتوقع أن يُحسم الجدل حولها في المدى الزمني المنظور من حياة الأمة المسلمة، لأسباب متعددة؛ منها: أنّ هذه القضايا لا يقتصر حضورها على علم الاقتصاد، بل تتصل بسائر العلوم الأخرى، ومنها أنَّ هذه القضايا لا تقتصر أهمية الوعي بها على حضورها في حياة الأمة المسلمة، بل تتصل بجملة السعي البشري في هذه الحياة، ومنها أن طبيعة هذه القضايا تتجدَّد مع مرور الزمان، وتغير المكان، وتبدل أحوال الإنسان. ثم إنّنا نرى أنَّ اهتمام المفكرين المسلمين بهذه القضايا، وتعميق الوعي بها، وتطوير المعرفة فيها سيكون إسهامًا مهمًا في حضور متميّز للفكر الإسلامي في ساحة الفكر العالمي، بعد أن طال غيابه! فالحاجة ليست في تطوير معرفة خاصة بالمسلمين، بل الحاجة إلى معرفة يُسهم فيها المسلمون في الحضور في ساحة العالم، لترشيد علومه وحل مشكلاته، فالمسلمون جزء من هذا العالم. وهذا الحضور الفكري المتميّز هو ما نختاره لمفهوم التأصيل الإسلامي للمعرفة، أو إسلامية المعرفة، هذا إنْ بقيت ثمَّة حاجة إلى هذا المفهوم.

ينشأ العلم من وعي الإنسان بموضوع معين أو ظاهرة معينة، واختيار هذا الموضوع أو هذه الظاهرة للبحث والدراسة، لتحقيق أربعة أهداف متكاملة، تتصل بالتعامل مع الظاهرة بالوصف، والتفسير، والتحكم، والتنبؤ. وكاتب هذه السطور لا يتردد في اعتبار هذه الأهداف الأربعة جزءًا من استخلاف الله سبحانه للإنسان في الأرض، ومن تمكينه من القيام بحق الاستخلاف. كما لا يتردد في اعتبار العلم مادةً وطريقةً، ونميّز في مادة العلم أربعة مستويات، تتدرَّج في صفة التجريد؛ هي: الحقائق، والمفاهيم، والقوانين، والنظريات، وهي مستويات تتوازى مع أربعة مستويات أخرى تتدرَّج في آفاق التوظيف؛ هي: البيانات، والمعلومات، والمعرفة، والحكمة (ملكاوي، ٢٠١٦م، ص. ١٥٧-٢٠٤). ونميّز في الطريقة أنواع البحوث وطرقها وأساليبها ووسائلها وأدواتها التي أصبحت تدرس في "علم المنهجية".

وهذا يعني أنَّ كلَّ العلوم تنشأ وتتطور عن طريق الجهود التي يبذلها الإنسان في اكتساب معارف جديدة في موضوعاتها، واختبار هذه المعارف، وتوظيفها، ثم تنظيمها في بنية متماسكة. والبحث بمناهجه وأساليبه وأدواته هو المصطلح الذي يُطلق على هذه الجهود. وأصبح لفظ "العلمي" في عبارة "البحث العلمي" وصفًا لصيقًا بالبحث، مع الاختلاف الكبير في دلالة هذا الوصف. وأصبحت "مناهج البحث" موضوعًا لفرع علمي ذي أهمية خاصة يسمى: "علم المنهجية Methodology" وهو علم دراسة المناهج، سواءً كانت مناهج التفكير أو مناهج البحث أو مناهج السلوك والتعامل. وقد تطورت المعرفة في علم المنهجية إلى درجة متقدمة، ووصلت إلى تفاصيل دقيقة في سعيها لتحقيق الصدق والثبات والموضوعية وغير ذلك من الخصائص المطلوبة في تصاميم المناهج بأنواعها، وتطبيقاتها في الفروع العلمية المختلفة.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للمفكر والعالم والباحث المسلم؟ وماذا يعني ذلك للباحث في الاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص؟

لعل من المناسب أن نبدأ الإجابة على هذين السؤالين بالإحالة إلى المرجعية العامة التي تُستدعى في مثل هذا السياق. فالمسلم يؤمن بأنَّ معرفته بأيِّ موضوع تأتي من مصدرين متكاملين لا يغني أحدهما عن الآخر؛ الأول هو الوحي الذي يتمثل بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والثاني هو العالَم؛[1] بمجالاته الثلاثة؛ العالَم الطبيعي

(١) نفضّل مصطلح "العالَم" على مصطلح "الكون" الذي كثيراً ما يستخدم في مقابل كلمة Universe، أو كلمة World بالإنجليزية، نظراً لأنَّ لفظ "العالَم" مصطلح قرآني يحيط بكل العوالم المخلوقة: الطبيعية والاجتماعية والنفسية، ويمكن التدبر في السياقات التي وردت فيها عبارة "رب العالمين" في القرآن الكريم، ومثال ذلك تعدُّدُ وتنوُّعُ سياقات هذه العبارة، التي وردت في أحد عشر موقعاً في سورة الشعراء وحدها.

بأشيائه المادية وأحداثه وظواهره، والعالم الاجتماعي بحاجاته وعلاقاته وثقافاته، والعالم النفسي بآماله وأشواقه ومخاوفه. ويستمد المسلم معرفته من هذين المصدرين بوسيلتين متكاملتين؛ لا تغني أحداهما عن الأخرى؛ الأولى هي منافذ الحس البشري وما تتضمنه وتقتضيه من مشاهدة وتجريب وقياس، والثانية هي العقل، وما يقوم به من فهم وتفكُّر وتدبُّر وتذكُّر.

وكما يدرك المسلم التكامل بين المصدرين والتكامل بين الوسيلتين، فإنَّه يدرك كذلك التكامل بين المصدرين من جهة والوسيلتين من جهة أخرى، وهذا ما نسميه نموذج التكامل المعرفي؛ وهو ما نعده الإطار المرجعي لمنهجية المسلم في اكتساب المعرفة واختبارها وتوظيفها، أو المنهجية الإسلامية (ملكاوي، ٢٠١٤م، ص. ٢٠٣-٢٤٠).

ولهذه المنهجية عدد من الميزات، منها: أنها تنفتح على الخبرة البشرية في سياقها التاريخي وفي سياقها المعاصر، وأنها تصلح للتوظيف في سائر مجالات المعرفة البشرية؛ سواءً في تصنيفها إلى علوم النقل والعقل، أو العلوم الطبيعة والاجتماعية والإنسانية، أو أية تصنيفات أخرى، وأنها توظِّف - ضمن مرجعيتها الفكرية - ما يلزم من مناهج وإجراءات وأساليب في التفكير والبحث أمكن -أو يمكن- تطويرها لتتناسب مع طبيعة الموضوع البحثي ومتطلباته.

وقد لاحظ المؤرخون لميادين العلم المختلفة أنَّ ممارسة العلم تبدأ تلقائيًا حين تطرأ الحاجة إلى معرفة موضوع معين من حيث وظيفتُه أو فائدتُه أو حُكْمُ استعمالِه. ثم تتزايد المعرفة بالموضوع، وربَّما تختلف الرؤى فيه، فتطرأ حاجة جديدة، تتمثَّل في تنظيم هذه المعرفة وضبط طرق اكتسابها واختبارها. فعلم الفقه هو علم بالأحكام الشرعية، كان قد تطور مباشرة نتيجة استدعاء نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية في معرفة الحكم في مسألة من مسائل العبادات أو المعاملات. ولما تنوعت طرق توظيف النصوص، واختلف الناس في ذلك، نشأت الحاجة إلى ضبط هذه العملية، فنشأ علم أصول الفقه، وهو العلم الذي يختص باستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.

ففي الدائرة الإسلامية كان علم أصول الفقه علمًا منهجيًا بامتياز، وكانت تطبيقاته تمتد إلى سائر العلوم، فالقواعد المنهجية في علم الأصول كانت تطبق في أحكام العبادات من صلاة وصيام وحج، وفي قضايا المعاملات في تنوعاتها في التجارة والزراعة والصناعة والزواج والطلاق والتعليم الطب والفلك والميكانيكا وسائر العلوم، حيث لم تكن هذه العلوم قد تمايزت كما نعرفها اليوم. أما العقائد ومسائلها واختلاف الرأي فيها فكان هو السبب في نشأة علم أصول الدين وما يتصل به من علم الكلام.

والأمر نفسه في الدائرة الأوروبية، فعلى الرغم من أنَّ ممارسة البحث واكتساب المعرفة كان يتم بالتجربة والخطأ، وتقليد الآباء وأصحاب الخبرة، وبالمناظرة والجدل،... وعلى الرغم من أنَّ عناصر البحث المنهجي كانت معروفة وتتم ممارستها بالفعل، مثل الاستقراء والاستنباط، والقياس، والتجريب على مدار التاريخ البشري، فإنَّ ما نسميه الطريقة العلمية الحديثة جاءت بعد ممارسة الكثير من البحوث في العلوم الطبيعية ما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين، قبل أن يصوغ "فرانسيس بيكون" كتابه في المنهجية المسمّى "الأورغانون الجديد" عام ١٦٢٠م.

والظاهرة نفسها تنطبق إلى حد ما على تاريخ العلوم؛ فمباحث تاريخ العلم تأتي بعد نشأة العلم ونموه وتطوره، وكذلك الأمر في فلسفة العلم.

وإذا كان موضوع هذا المنتدى هو منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، فإنَّ من الممكن القول إنَّ علم

الاقتصاد الإسلامي هو علم حديث، ومن الطبيعي أن تتطور الحاجة إلى البحث في منهجية الاقتصاد الإسلامي مع تمايز مباحث هذا العلم ومفاهيمه وتطبيقاته. وسيكون من اللازم توجيه البحث في هذه المنهجية بالطريقة التي ننظر فيها إلى هذا العلم؛ أهو فرع من فقه المعاملات المالية والاقتصادية وعنصر في نشأته وتطوره في الفقه الإسلامي؟ ومن ثم يمكن تطبيق منهج أصول الفقه، أم هو فرع من علم الاقتصاد العام أو التقليدي في نشأته وتطوره الغربي، لتطبيق المنهجية أو المنهجيات الخاصة بذلك العلم؟ ثم أمن المناسب النظر إلى منهجية الاقتصاد الإسلامي بوصفه علمًا خاصًا بالمسلمين لتنظيم سلوكهم الاقتصادي، أم هو علم يطوره المسلمون في ضوء مقاصد الإسلام في تحقيق مصالح الإنسان العاجلة والآجلة؟

بطبيعة الحال نحن نفترض أنَّ رسالة الإسلام ليست مقصورة على المسلمين، وإنَّما هي رسالة للعالمين، النظام الاقتصادي كما السياسي والقانوني والتربوي ... هي أنظمة تستهدف إقامة حياة الإنسان وتحقيق سعادته ليس في الآخرة وحسب، وإنما في الدنيا كذلك. فهي أنظمة موجَّهة للإنسان المستخلف في الأرض، وموجِّهة له كذلك. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نؤكد أنّ الاقتصاد في الإسلام هو اقتصاد يلائم فطرة الإنسان، ويلبي حاجات المجتمع البشري ومصالحه في ضوء مقاصد الدِّين العامة في مستوياتها الثلاثة: الضروريات والحاجيات والكماليات. وإذا كان ثمة مبادئ منهجية في البحث فيما عرف بالاقتصاد الإسلامي، فإننا نتوقع أن تكون هذه المبادئ المنهجية صالحة للإنسان بصورة عامة، وصالحة لأي بحث اقتصادي.

ويعد البحث في قضايا المنهجية بحثًا في مسائل كلية، له تجلياته وتطبيقاته في العلوم المختلفة: الطبيعية والاجتماعية والإنسانية؛ الدينية والدنيوية، النظرية والتطبيقية. لكنَّ الفكر المنهجي لا يقف عند الأطر العامة والقضايا الكلية، فثمة مستويات في هذا الفكر، إذ يصح أن نقول إنَّ ثمَّة منهجية إسلامية عامة للتفكير، والبحث، والتعامل، مع أية قضية جزئية من قضايا الوجود الإنساني، مهما كان الفرع العلمي الذي تصنّف فيه تلك القضية.

وثمة تفاصيل في هذه المنهجية تختص بالتفكير والبحث والتعامل مع ميدان الاقتصاد بصورة عامة، لأنَّ للاقتصاد في الرؤية الإسلامية مقاصد فرعية مشتقة من مقاصد الشريعة العامة، يجوز أن نسميها مقاصد الشريعة الإسلامية في ميدان الاقتصاد، وربما تتطلب ممارسات منهجية متخصصة في التفكير في هذا الميدان أو البحث في مشكلاته، أو التعامل مع قضاياه.

وميدان الاقتصاد ميدان واسع، فيه الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وفيه الاقتصاد الزراعي، والاقتصاد التجاري، والاقتصاد السياسي، وفيه المسائل المالية والنقود، وهكذا. وربما يتطلب التعدد في هذه الفروع من علم الاقتصاد والتنوع في ميادينه ممارسات منهجية تفصيلية متخصصة. بل إن بعض تفاصيل المنهجية ربما تتحدد بالقضية البحثية أو سؤال البحث، فبعض أسئلة البحث تتطلب دراسة تاريخية، وبعضها يحتاج إلى تحليل الوثائق والسجلات، وبعضها يحتاج إلى جمع بيانات كمية من عينات من المستهدفين بالبحث، وبعضها يحتاج إلى بيانات نوعية (كيفية) يتم جمعها من مشاهدات ومقابلات وتحليلات متعمّقة. وبعض أسئلة البحث يحتاج إلى دراسة تجريبية، وبعض أسئلة البحث تجتاح إلى الجمع بين نوعين أو أكثر من أنواع الدارسات وأساليبها وإجراءاتها وبياناتها وطرق تحليلها.

وقد أَلِفَت أدبيات البحث الإعلاء من شأن ما سُمِّي "الطريقة العلمية" في البحث التي تعني الثقة المطلقة بالنتائج التي تتوصل إليها، ضمن مرجعية فكرية أخذت تسود الفكر الغربي منذ عصر الأنوار في أوروبا، وهي مرجعية فلسفية تؤمن بالعقل والعلم ومفهوم التقدم، وتتصف بالموضوعية، وقد أطلق عليها الفلسفة الوضعية positivism، وكانت رد فعل على القصور والعجز التي كانت تتصف بها الفلسفة التي كانت تعطي للنصوص الدينية، ولسدتة تفسير هذه النصوص، المقام الأعلى في فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

فثمة حدود لهذه الثقة وضمان الدقة في تفسير هذه النتائج، وهي تختص بحدود الاستدلال العقلاني والتفكير الاستقرائي على ما يُعدُّ حقائق كونية، فالمسألة تقف عند كون التفسير نظرية مؤقتة تفترض باستمرار إمكانية تطوير نظرية أخرى أفضل من الأولى. وأيُّ حديث عن الموضوعية في المشاهدات سيكون محكومًا بالنموذج الفكري لما نسميه بالموضوعية، (Dane, 2018: 42).

ثم إنّ أيَّ علم من العلوم بما في ذلك العلوم الاجتماعية، ومنها الاقتصاد، هو حديث عن الواقع، لكنَّ هذا الواقع يعتمد على الطريقة التي نستخدمها في دراسته، وما ندَّعيه بعد ذلك في صورة من صور المعرفة. وعندما ندرك أنَّ المعرفة هي منتج اجتماعي، فإنَّنا سنكون بحاجة أن نتذكر أنَّ المعرفة هي دعاوى تستند إلى نظريات، وإلى طرق وأساليب في البحث، وهذه النظريات والطرق تتطور مع الزمن، وتصبح مصدرًا يُعتمد عليه. لكنَّ في الأمر شيئًا أكثر من ذلك. فهذه النظريات وطرق البحث هي مكونات مؤسسية، كما هو الحال في أقسام العلوم المتخصصة في الجامعات. فكلٌّ منا يتعلّم في الجامعة كيف يؤدي عمله بطريقة منظمة وفق ممارسات مقبولة، وهناك طرق مختلفة، وبعض الطرق ذات خصائص جذابة، (Morgan. 2016: 15-16).

إنّ الطرق التي يتم اختيارها للبحث متفاوتة كثيرًا، ويترتب على اختيار طرق معينة نتائج وتبعات، فالطريقة المختارة قد تتصف بصعوبة معينة وتعاني من تعقيد في إجراءاتها مما قد يحول دون التمكُّن من تحقيق هدف البحث، وقد تكون جاذبية الطريقة ناتجة عما لها من أهمية خارجية، لأنها تبدو شبيهة لما يتم في تخصصات أخرى، وقد تكون جاذبيتها في بساطتها وسهولة توظيفها بوصفها أداة سياسية، أو في جاذبيَّتها للتمويل، وقد ينتج عن اختيارها في نهاية المطاف وظائف ومهن عملية مما يؤدي إلى تكريسها وهيمنتها. وتُنشِئ مع تكرار تطبيقها نوعًا من التحيّز، والاستبعاد، والتهميش، وقد تفقد في نهاية المطاف أي إطار مرجعي، (Ibid. p. 16).

وتشيع في حياة المجتمعات البشرية في بعض الأحيان، ظواهر، تستدعي التوقف عن الأخذ بما ينتشر من معلومات أو أفكار أو نظريات، لأسباب لا تختص بالعلم ولا بالمنهج العلمي، وإنما تختص بخلل في الأخلاق والقيم والأمانة، فتُنشر معلومات ليس لها نصيب من الحقيقة، ويتم نشرها بصورة مقصودة. وقد أصبح هذا الخلل مصدر قلق حقيقي في الفكر البشري المعاصر. وقد أصدرتْ مجلة وقائع التعليم العالي الأمريكية (The Chronicle of Higher Education) في هذا المجال، في مطلع عام ٢٠١٧م، تقريرًا خاصًا مطولاً، جاء في ٣٢ صفحة بعنوان "ما بعد الحقيقة، post truth". بدأ التقرير بالإشارة إلى أنَّ مصطلح: "ما بعد الحقيقة" دخل قاموس أكسفورد عام ٢٠١٦م، واعتبر كلمة ذلك العام: The word of the year. ومقالات التقرير كانت تعبر عن حالة جديدة يمر بها عالم اليوم، وفيه "أن الحقائق الموضوعية أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام من أثر العواطف والمعتقدات الخاصة. وقد بينت مقالات التقرير الست ما تعنيه هذه الحالة في التعليم والسياسة والإعلام والحياة الاجتماعية من انتشار

الأخبار الكاذبة، التي يقع فيها الناس فريسة الدعاية السياسية والفكرية والاقتصادية المغرضة، وأنَّ الحقيقة أصبحت سلعة في عالم الاستهلاك، ...، وأنَّ مسألة الأخبار المفبركة ربطت النسيج الاجتماعي بالإعلام والسياسة بطريقة لا فكاك منها.

وعن الموضوع نفسه نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في نوفمبر ٢٠١٧م، مقالةً بعنوان: "نحن الآن في عالم ما بعد الحقيقة مع تآكل في الثقة والمساءلة، ولن ينتهي ذلك إلى خير." وتحدّث الموضوع عن أمثلة من عالم السياسية ومسائل التقدم العلمي، وقضايا التصنيع، (Enfield, 2017).

ونشرت مجلة الشؤون الدولية التي يصدرها المعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني تشاطم هاوس (Chatham House)، عام ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: العلاقات الدولية في عصر سياسة ما بعد الحقيقة. والمقالة هي مراجعة لعدد من الكتب التي صدرت مؤخرًا حول "عصر ما بعد الحقيقة"، ويقترح كاتب المقالة أن ينصرف الاهتمام من توثيق الأمثلة الكثيرة عن الأخبار الكاذبة إلى دراسة القيم الكامنة وراء اتجاهات الإثارة والعنصرية والجنسية ودور وسائل الإعلام وأساليب التواصل في السياسة الدولية المعاصرة، (Crilley, 2018: 417-425).

لقد أصبح مصطلح "عالم ما بعد الحقيقة" موضوعًا مقلقًا للعلماء والخبراء وأصحاب القرار في السياسة والاقتصاد والتعليم والطب وغير ذلك من المجالات، مما كان حافزًا لتنظيم مؤتمر عن "المخاطر وعدم اليقين" في جامعة كامبرج البريطانية في حزيران (يونيو) ٢٠١٧م. وصدرت بحوث المؤتمر حديثًا (يونيو ٢٠١٩م). وكان هدف المؤتمر أن يبحث قادة العلم والفكر والاقتصاد في العالم مسألة "التواصل حول أدلة عدم اليقين بالثقة في مجتمع ما بعد الحقيقة". وقد تطرقت بحوث المؤتمر إلى ميدان السياسة العلمية الخاصة بعدد من ميادين البحث العلمي، مثل قضايا التغير المناخي والتقنيات الوراثية، (Linden and Lofstedt, 2019: 42-50).

ويتشكل تصميم الباحثين لبحوثهم وتنفيذ إجراءاتها عن طريق النماذج العقلية أو الأطر المرجعية التي يستخدمونها لتنظيم تفكيرهم ووصف مشاهداتهم. وهذه النماذج أو الأطر هي في حقيقة الأمر (نظم معتقدات)، وأصبح يطلق عليها مصطلح "نماذج قياسية paradigm". واستخدم هذا المصطلح أساسًا لفهم تطور العلوم الطبيعية وكيفية تقدم العلم، ثم استخدم كذلك في فهم العلوم الاجتماعية.

والمهم في المعنى الذي يؤديه المصطلح أنَّ النظر إلى الظاهرة المدروسة من أشخاص مختلفين يتم بطرق مختلفة، وهذا يقيِّد فهمهم وإدراكهم لها، (Bhattacherjee, 2012: 17). فكلُّ مناهج النظر والبحث والتفكير والسلوك تستند إلى مرجعية فكرية نظرية، وفي كثير من الأحيان يصعب أن يفهم الاختلاف بين الباحثين إلا بالنظر في المرجعية التي يستندون إليها ومدى الاختلاف فيها.

وقد وصل الخلاف حول مرجعية مناهج البحث في العلوم الاجتماعية إلى حد ظهرت معه مسميات: "صراع الإيديولوجيات" أو "حرب النماذج القياسية Paradigm wars". ومن الأمثلة على المجالات التي ظهر فيها هذا المصطلح ما يتصل بمناهج البحث التي تتطلب بيانات كمية أو بيانات كيفية. إذ سادت فكرة التمييز بين المرجعية الوضعية Positivistic التي يستند إليها البحث الكمي، Quantitative، والمرجعية "الاجتماعية-الأنثروبولوجية" للبحث الكيفي Qualitative. وقد سَعَتْ إحدى الدراسات التي تعاملت مع هذا الموضوع إلى ربط مناقشات "حروب النماذج القياسية" الخاصة بين نوعي

البحث في قضايا المنظمة organization research بنقاش مماثل في القضايا الاقتصادية. والقيمة المضافة لهذا البحث هو ضرورة الاستفادة المتبادلة بين نتائج البحث في قضايا الإدارة والمؤسسات من جهة، وهذه النتائج التي تختص بالبحوث الاقتصادية من جهة أخرى، فثمة قضايا ذات أهمية متماثلة في كلا المجالين من البحث، (Klaes, 2012: 13-24).

ومن المعروف أن الفلسفة الوضعية سادت ميدان البحث التربوي مدة ليست قصيرة، وكان بعض الباحثين التربويين يوجهون نقدًا شديدًا لهذه الفلسفة التي استمرت بعض المؤسسات البحثية التربوية بالتأثر بها، مع تعديلات خففت من خطابها الدوغمائي، نتيجة للنقد الذي أخذ يوجه بقوه إلى هذا الخطاب. مما حدا ببعض الباحثين في الميدان التربوي إلى التعبير عن الرفض القاطع لهذه الفلسفة، وإقامة النكير على من يحاول التمسك بها، (Howe, 2009).

لكنَّ باحثين آخرين في الميدان التربوي يرون أن هذا النقد للفلسفة الوضعية، مهم وضروري شريطة أن لا يقف الناقد في جانب واحد من الجدل. ذلك أن من الخطأ في رأي الباحث أن تتم مناقشة موضوع الانقسامات الحالية في مناهج البحث بالاصطفاف إلى جانب واحد فيما يسميه: "حروب المنهجية Methodology wars" ولا شك في أن نقد المدرسة الوضعية في البحث بأنها ذات نزعة عقائدية اختراليه متسرعة أمر ضروري، لكنَّ الصراع سوف يستمر إذا كان النقد يقدم منهجًا بحثيًا بديلاً يمتلك النزعة نفسها. والحاجة الحقيقية في ميدان البحث هي استخدام المنهجيات المتاحة من تحليلية وتركيبية، والتفاعل بينها، بصورة تُمكِّن الباحثَ من أخذ مكانه في الموقفين بصورة دورية، بدلاً من أن يثبت في جانب واحد.

إن تبنّي هذا النهج يمكن أن يُسهم في الحدِّ من الدوغماتية الواضحة في حروب المنهجية، مع الحرص على توظيف مزايا المناهج المختلفة، لما تحققه من فائدةٍ في فهم ظاهرة موضوع البحث[٢].

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين نقاشًا منهجيًا مستفيضًا لجسر الهوة بين النوعين من البحوث في سائر مجالات البحث، ولا سيما في العلوم التربوية والنفسية والإدارية والاقتصادية والفنية. ومن هذه الدراسات ما كان يهدف إلى البت في هذا الجدل عن طريق فهم الخلل الموجود في تحليل الظاهرة البحثية وما يحيط بها، بطريقة تكاملية تتجاوز التفكير الأحادي الذي يقضي باعتماد البحث الكمي أو البحث الكيفي، والاعتراف بالحاجة إلى التعددية المنهجية. وبعد أن كانت تظهر كتب متخصصة تدعو لتطبيق مناهج بحثية كيفية في العلوم الاجتماعية، والتوقف عن تطبيق المناهج الكمية، أخذنا نشهد ظهور كتب تدعو إلى الجمع بين النوعين من المناهج، لتلبية متطلبات الفهم الأكثر عمقًا وضبطًا للظاهرة في الوقت نفسه[٣].

في الختام، يمكننا أن نؤكّد أنَّ فتحَ الباب للنقاش حول موضوع "المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد"

---

(2) Bredo, Eric. Getting over the Methodology Wars *Educational Researcher*, Vol. 38, No. 6 (Aug. - Sep., 2009), pp. 441-448. انظر الرابط:

- https://www.jstor.org/stable/25592133

(٣) ثمة أمثلة كثيرة على كتب منهجية جامعية ومجلات دورية متخصصة، مما يدعو إلى اعتماد المناهج المختلطة، mixed methods، ومن هذه الكتب على سبيل المثال:

- Teddlie, Charles and Tashakkori, Abbas. *Foundations of Mixed Methods Research: Integrating Quantitative and Qualitative Approaches in the Social and Behavioral Sciences*, London: SAGE Publications, 2008.
- Clark, Vicki Plano and Ivankova, Nataliya. *Mixed Methods Research: A Guide to the Field*, London: Sage Pub. Inc. 1 edition 2015.
- Roth, Cheryl-Anne. *Innovation in Mixed Methods Research: A Practical Guide to Integrative Thinking with Complexity*, London: SAGE Publications,1 edition, 2018.

لا يتوقع له أن يقتصر على إغناء فهمنا لعلم الاقتصاد والرؤية الإسلامية التي يلزم بناؤها، بل تمتد فائدته إلى سعينا الحثيث إلى بناء الرؤية الإسلامية للعلوم كلها، ثم إلى إسهام العقل المسلم المعاصر في حركة العلم والبحث العلمي في مجالاته وساحاته العالمية.

وبالله التوفيق.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ملكاوي، فتحي حسن (٢٠١٤م). منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، ط٢، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ملكاوي، فتحي حسن (٢٠١٦م). البناء الفكري: مفاهيمه ومستوياته وخرائطه، ط٢، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Bhattacherjee, Anol. (2012). Social Science Research: Principles, Methods and Practices, Tampa: University of South Florida, Open Access Collection, Textbook.

Bredo, Eric. (Aug. - Sep. 2009). Getting over the Methodology Wars *Educational Researcher*, Vol. 38, No. 6 pp. 441-448.

Clark, Vicki Plano and Ivankova, Nataliya. (2015). Mixed Methods Research: A Guide to the Field, 1st Edition, London: Sage Pub. Inc.

Crilley, Rhys. (2018). International Relations in the Age of 'Post-Truth' Politics, *International Affairs*, Volume 94, Issue 2, 1 March 2018, pp. 417–425.

Dane, Francis C. (2018). Evaluating Research: Methodology for people who need to Read Research. Los Angeles: Sage Pub. Inc.

Enfield, Nick. (2017). We are in a post-truth world with eroding trust and accountability. It can't end well, *The Guardian*, Thursday 16 Nov. 2017.

Howe, Kenneth R. (2009). Positivist Dogmas Rhetoric, and the Education Science Question. *Educational Researcher*. Vol. 38, no. 6, 2009, pp 428-440. Available at: https://doi.org/10.3102/0013189X09342003

Klaes, Matthias. (2012). Paradigm "wars" as methodenstreit: Methodology of management studies meets economic methodology, *International Journal of Organizational Analysis*, Vol. 20 Issue: 1, 2012, pp.13-24. Available at: https://doi.org/10.1108/19348831211215632.

Linden, Sander and Lofstedt, Ragnar (Editors). (2019). Risk and Uncertainty in a Post-Truth Society, 1st Edition, New York: Routledge.

Morgan. Jamie. (2016). Critical realism as a social ontology for economics. In Lee. Frederic S. and Cornin, Bruce. Handbook of Research methods and Applications in Heterodox Economics Cheltenham, UK.: Edward Elgar Publishing.

Roth, Cheryl-Anne. (2018). Innovation in Mixed Methods Research: A Practical Guide to Integrative Thinking with Complexity, 1st Edition, London: SAGE Publications.

Teddlie, Charles and Tashakkori, Abbas. (2008). Foundations of Mixed Methods Research: Integrating Quantitative and Qualitative Approaches in the Social and Behavioral Sciences, London: SAGE Publications.

The Chronicle of Higher Education. (2017). Special Report, January 11, 2017.

Translation of Arabic References

Malkawi, Fathi Hasan (2014) Epistemological Integration: Essentials of Islamic Methodology, 1st Edition in English Translation, Herndon, Va: International Institute of Islamic Thought.

Malkawi, Fathi Hasan (2016). Intellectual Building: Concept, Levels and Maps, 2nd Eidion, Herndon, Va: International Institute of Islamic Thought.

فتحي حسن ملكاوي. دكتوراه في التربية العلمية وفلسفة العلوم من جامعة ولاية ميشجان الأمريكية (١٩٨٤م) ماجستير في علم النفس التربوي من الجامعة الأردنية (١٩٧٨م)، دبلوم عالي في تدريس العلوم من جامعة ردينغ البريطانية (١٩٧٢م)، بكالوريوس في الكيمياء والجيولوجيا من جامعة دمشق (١٩٦٦م). عمل في وزارة التربية والتعليم الأردنية، في التعليم والمناهج وتدريب المعلمين والإشراف التربوي في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٨م. كما عمل في التدريس الجامعي في كلية التربية وكلية الشريعة في جامعة اليرموك في الأردن في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٦م. وأستاذ زائر ومحاضر في جامعات خمسة وعشرين بلدًا في أمريكا وأوروبا وإفريقيا وآسيا. شارك في تأليف ٣٠ كتابًا في التعليم المدرسي والجامعي في تخصص التربية العلمية ومناهج البحث العلمي. وقضايا الفكر الإسلامي، ونشر العديد من البحوث والدراسات في مجلات علمية محكمة. من كتبه التي صدرت في السنوات الأخيرة:

١. "الأسس الكلاسيكية للفكر التربوي الإسلامي Classical foundation of Islamic Educational Thought" بالاشتراك مع الدكتور برادلي كوك، وصدر بالعربية والإنجليزية عن جامعة برينغام يونغ، ولاية يوتا الأمريكية، عام ٢٠١٠م.
٢. "منهجية التكامل المعرفي: أساسيات في المنهجية الإسلامية Epistemological Integration: Essentials of Islamic Methodology" ٢٠١٢م بالعربية، و٢٠١٤م بالإنجليزية، الطبعة الثانية عام ٢٠١٦م.
٣. البناء الفكري: مفهومه، وأهميته، وخرائطه. صدرت الطبعة الثانية ٢٠١٦م، وتصدر الترجمة الإنجليزية قريبًا إن شاء الله.
٤. التراث التربوي الإسلامي في ثلاث مجلدات (٢٠١٨م).
٥. منظومة القيم المقاصدية وتجلياتها التربوية (٢٠١٩م).
٦. الفكر التربوي الإسلامي المعاصر ٢٠١٩م (تحت الطبع).

يعمل حاليًا مدير إقليمي في المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورئيس تحرير مجلة إسلامية المعرفة (مجلة الفكر الإسلامي المعاصر- فصلية عالمية محكمة). وعضو مجمع اللغة العربية الأردني. البريد الإلكتروني: fathihmalkawi@gmail.com.

Methodological Paradox and its Intellectual Frame of Reference

Fathi Hasan Malkawi

Educationalist and Ex-University Professor;
Editor-in-Chief of Islamiayt Al-Ma'rifa Journal

fathihmalkawi@gmail.com

ABSTRACT. The debate on the subject of "The methodological paradox in the prevailing economic discourse" is important not only for enriching our understanding of economics and Islamic Worldview that we ought to build, but also to facilitate our endeavor to build that worldview for all disciplines of Knowledge. The development of this perspective and its practice will be an appreciable contribution of the modern Muslim mind to the development of research in various disciplines in their global spaces. The importance of this debate lies also in fact that contemporary economics, governs almost all concerns of modern human society. The contemporary criticism directed at the positivist methodology in the economic discourse comes from within. Knowledge about economy is knowledge about reality. This knowledge depends on the way in which we understand reality and deal with it. The type of methodology we choose is one of different types; new problems always challenge the methodology, raise the clash of methodologies, and the spread of a disturbing culture in contemporary human society, characterized as "culture after the truth".

KEYWORDS: Methodological paradox; Islamic economics; Worldview; Positivism; Methodological multiplicity; Clash of methodologies; Society of after the truth.

***JEL CLASSIFICATION*:** B590, B410.

***KAUJIE CLASSIFICATION*:** H21